بروفسور راسم خمايسي*

حول المركز والأطراف في إسرائيل، وتبعاتهما التخطيطية والاجتماعية

مقدمة

تحاول الدول تطوير مركزها ليشكل رافعة تنموية لها. في البداية المركز يستقطب التطوير ليشكل قلباً يستطيع أن يشع على الأطراف ويطورها. هذا الوضع تطور في إسرائيل بشكل مختلف (Cohen، ١٩٩٧). فمنذ قدوم الحركة الصهيونية لفلسطين حدثت تحولات في المركز وعلاقته مع الأطراف. هذه التحولات نجدها في كثير من الدول التي نشأت على اثر تقسيمات جيو- سياسية في منطقتها بعد كولونيال خارجي وفي دول الهجرة (الهيبي، ٢٠٠٠).

تعتبر إسرائيل دولة هجرة، حيث قدم إليها معظم سكانها اليهود كمهاجرين من أكثر من مئة دولة وجاءوا مع ثقافات وباحتياجات مختلفة. جمع بينهم الانتماء إلى الشعب اليهودي والرغبة في تحقيق المخطط الصهيوني بإقامة دولة لليهود (Lipshitz, 1998). وكأية دولة هجرة فان معظم السكان يميلون للسكن والتركز في منطقة المركز وفي/أو حول المدن المركزية، والتي تشكل فيما بعد المركز والقلب الاقتصادي، الثقافي والسياسي. في حالة إسرائيل نشأت المراكز تبعا لأمواج الهجرة ومميزاتها. وان المركز قبل إقامة دولة إسرائيل يختلف عنه بعد قيامها. وما زال نقاش يدور بين المخططين وصانعي السياسات الحيزية في إسرائيل حول طبيعة هذا المركز. وحالياً يدور جدل حاد حول النموذج الإسرائيلي لصقل العلاقة بين المركز والأطراف. هذا النقاش يمكن أن نوجز بأنه يدور بين مدرستين تخطيطيتين لإعادة تنظيم الحيز الاستيطاني والتنموي في إسرائيل، وما ينتج عن إعادة التنظيم هذه من إسقاطات جيوسياسية، اجتماعية، ثقافية وتنموية (رم وبركوفيتس، ٢٠٠٦).

تهدف هذه المقالة إلى تتبع التحولات في موقع ومكانة المركز في

* مخطط مدن وجغرافي، محاضر في جامعة حيفا، وزميل باحث في معهد فان لير.

في سنوات الثلاثين من القرن العشرين بدأت هجرة الطبقة الوسطى من أوروبا إلى فلسطين وتوطنت في منطقة تل أبيب ما أدى الى تحويل تل أبيب من ضاحية – احوزات بايت- في يافا إلى مدينة مستقلة عام ١٩٢١، وتوسعت حتى أصبحت المركز الذي توطنت به الطبقة الوسطى اليهودية وأصبحت تنافس المركز الاستيطاني الزراعي.

إسرائيل قبل وبعد قيامها، وعرض المدارس التخطيطية والتنموية في إعادة تنظيم وتخطيط الحيز فيها. كما تحاول الدراسة أن تتناول تبعات هذه العلاقة بين المركز والأطراف على خلق الفجوات بين المناطق والتي لها ارتباط بالتركيبة القومية، الاثنية والثقافية لسكان المركز مقابل الأطراف. نتبع في كتابة هذه المقالة المنهجية الوصفية والتحليلية التي تعتمد على أدبيات إسرائيلية تناولت مسألة تطور وتحول العلاقة بين المركز والأطراف في إسرائيل، كذلك نعرض معطيات كمية تشير إلى تكون الفجوات والتمييز بينهما. ونخلص الى فهم الواقع والتحولات المستقبلية لهذه العلاقة وتبعاتها الحيزية.

مفهوم العلاقة بين المركز والأطراف – إطار عام

إن مفهوم المركز Center أو Core جاء ليعبر عن تركيز وتكدس القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية في موقع معين. وأن الأدبيات التي تناولت تطور العلاقة بين المركز والأطراف أشارت إلى أن موقع المركز هو غير ثابت وأن طبيعة هذه العلاقة غير ثابتة بل متأثرة من التحولات الجيوسياسية، الديمغرافية، التقنية والثقافية والتي تحدث تغيرات بنيوية ووظائفية في طبيعة هذه العلاقة. وان مفهوم المركز والأطراف Core–Periphery يمكن أن يفسر العلاقات التبادلية غير المتوازنة بين المناطق القوية المتطورة والمسيطرة وبين المناطق الضعيفة، النامية والمسيطر عليها على المستوى العالمي، الإقليمي، القطري والمحلي. ويستخدم مفهوم أو موديل أو نظرية – المركز والأطراف لفهم ولتفسير العلاقة بين الدول، الثقافات والمواقع. حيث يشكل المركز حسب هذا الموديل/النظرية الموقع أو الوضع والمكانة القوية المعززة لموقع مديني أو جغرافي أو مجموعة من الناس أو الثقافات لديهم القوة بفرض هيمنتهم على الدولة كلها، وان ما يجري في المركز عادة يشكل النواة التي تصقل، تكون وتغذي الإجماع القومي في الدولة.

داخل المركز تؤخذ القرارات القطرية ومنها تنتشر لباقي المناطق كتجديدات وقيم تم استيعابها من الخارج (جرادوس، ١٩٨٨)، نظرا لان المركز يشكل نقطة الالتقاء مع الاقتصاد والثقافة العالمية. وفي المركز تتركز وتتجمع القوة السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للدولة. بالمقابل فان الطابع الغالب للأطراف بأنها متدنية وتستلم التوجيهات والتطورات دون أن تملك القوة لردها، ولا يوجد لديها قسط من قدرة التأثير على إنتاج أو صياغة ونشر هذه التوجيهات. لذلك فان الأطراف مسيطر عليها ومستغلة من قبل المركز. وان التناقض والازدواجية أو الثنائية بين المركز والأطراف تتعمق وتزداد في حالة اختلاف قومي وثقافي بين سكان المركز وسكان الأطراف. وفي هذه الحالة فان هذا التناقض والثنائية ربما يؤدي إلى شروخ وتصدع اجتماعي وثقافي ويتحول إلى صراع عنيف يتحول إلى مطلب للانسلاخ بين الاثنين (جرادوس، ١٩٨٦).

من ناحية عملية يمكن تصنيف مناطق المركز مقابل الأطراف حسب المعايير التي يمكن تحديدها ليس فقط نوعيا بل كميا. فيما يلي بعض المعايير والأسئلة التي يجب أن نحددها في حالة مثل هذا التصنيف لإبراز الفروقات بين المركز والأطراف.

١– أين تتخذ القرارات المهمة في الدولة وكيف يتم نشرها وتوزيعها؟.

٢– أين تنشأ وتصاغ التجديدات ومنظومة القيم في الدولة وكيف يتم نشرها وتوزيعها؟.

٣– ما هي اتجاهات جريان وانتقال الموارد المالية في الدولة؟.

٤– ما هو ميزان وحركة الهجرة بين مناطق الدولة، وما حجم هذه الهجرة الداخلية ونوعها؟.

٥– ما هو اتجاه جريان وانتقال الوظائف غير المرغوب بها في الدولة وأين يتم توطين المنشآت الملوثة والخطرة (النفايات، المنشآت التي تستهلك مساحات كبيرة وتشكل خطراً بيئياً وحيزياً)؟.

حيث يوجد ميزان جريان وانتقال السكان والموارد إلى موقع معين وخروج المنشآت الخطرة من هذا الموقع الذي تتركز فيه القوة

بعد قيام الدولة انقسم المركز في إسرائيل بين رغبة الحركة الاستيطانية حفظ قوتها التقليدية في منطقة الأطراف، وبين توطن المؤسسات الإدارية والمالية والخدماتية في تل أبيب، وبين رغبة الحكومة الإسرائيلية تحقيق حلم ديني أيديولوجي مضمونه تحويل القدس لعاصمة إسرائيل ومركز الحكم فيها. هذا الانقسام شرذم المركز الإسرائيلي من ناحية، ومن ناحية أخرى وزع الأدوار بين هذه المراكز المتعددة.

السياسية والاقتصادية وتؤخذ القرارات وتنشأ منظومة القيم والتجديدات وتنتشر إلى باقي أنحاء الدولة يعرف بأنه المركز، وباقي المناطق تعرف بأنها أطراف وبينهما تنشأ الفروقات والفجوات (جرادوس، ٢٠٠٦).

التحولات في موقع المركز ودوره في إسرائيل

بعد أن تعرفنا على مفهوم العلاقة بين المركز والأطراف فإننا سوف نطرح سؤالاً: كيف حدثت تحولات في المركز والأطراف الإسرائيلية؟ لا بد أن نشير في البداية أن الحركة الصهيونية انطلقت من مفهوم أن حلمها ورغبتها هو تشكيل مركز يهودي في أرض فلسطين أو ما يعرف حسب رواية الحركة الصهيونية "بأرض إسرائيل". هذا المركز يكون القلب للشعب اليهودي. وحسب هذا الفهم فان المركز الديني الروحي هو القدس. ولكن الحركة الصهيونية تعاملت مع مركز آخر يمكنها في البلاد وهو السيطرة على الأرض والجغرافيا. لذلك بالمقابل مع إقامة حي يهودي يعرف باسم "يمين موشه" (Jaffa, 1988)، بدأت بشراء الأرض في المناطق التي استطاعت شراءها وبدأت بإقامة المستوطنات الزراعية كالكيبوتس (إفرات، ١٩٩٤). وبذلك كان المركز الإداري والسياسي مختلفاً عن المركز الجغرافي أو الروحي/ الديني. حتى منتصف سنوات الثلاثين من القرن العشرين كان القلب لحركة الاستيطان اليهودي مركزاً في منطقة كيبوتس دغانيا، كرمز لتركز القوة والموارد بيد الحركة الاستيطانية الكيبوتسية – القرى الزراعية، وذلك كجزء من عملية السيطرة على الحيز والعودة إلى الأرض (Cohen, 1997). حتى أن المهاجرين اليهود من المدن –المدنيون– توطنوا في قرى زراعية أقاموها في أطراف البلاد في منطقة الغور على شواطئ بحيرة طبريا، في منطقة الحولة، مرج ابن عامر ومنطقة الساحل، وأصبحوا يعيشون حياة قروية. كان الهدف من هذه القروية هو السيطرة على المناطق السهلية وعلى موارد المياه. هذه الحركة الاستيطانية نظمت نفسها ضمن أطر إدارية وسياسية – عرفت نفسها بأنها طلائعية وشكلت المركز الأيديولوجي للحركة الصهيونية وسيطرت على الموارد (الأرض، القرار السياسي، المال، والثقافة)، ومنها انطلقت الأفكار، البرامج والخطط والقرارات لتوسيع الاستيطان. في سنوات الثلاثين من القرن العشرين بدأت هجرة الطبقة الوسطى من أوروبا إلى فلسطين وتوطنت في منطقة تل أبيب ما أدى الى تحويل تل أبيب من ضاحية – احوزات بايت– في يافا إلى مدينة مستقلة عام ١٩٢١، وتوسعت حتى أصبحت المركز الذي توطنت به الطبقة الوسطى اليهودية وأصبحت تنافس المركز الاستيطاني الزراعي.

ولكن المركز الاستيطاني – الكيبوتسات – لم يسلم بهذا التحول بل بدأ يوطن مؤسساته في تل أبيب وبذلك تحول من مركز أيديولوجي في الأطراف إلى مركز أيديولوجي موطن ومؤسساته في منطقة المركز (Gonen, 1995; Kellerman, 1993).

نظرا لتوطن المركز الإداري الاستيطاني في تل أبيب؛ بدا تطور تل أبيب كمركز قطري لخدمة المؤسسات الصهيونية في مرحلة ما قبل الدولة او ما تعرف باسم –اليشوف–. ولكنها تقاسمت هذه المركزية مع المراكز التقليدية للحركة الصهيونية والتي بقي لها دور مركزي في اتخاذ القرار السياسي وسيطرت على موارد الأرض. هذا التوزيع للأدوار داخل المركز الصهيوني بين الوظائفي– الإداري والجغرافي بدأ يتقلص نحو الدمج بين المركز الإداري الوظائفي والجغرافي لتشكيل المركز الإسرائيلي، حتى تحولت تل أبيب في سنوات الأربعين إلى المدينة اليهودية المركزية إلى جانب المدينة الفلسطينية المركزية – يافا. في هذه المرحلة، خاصة بعد إحلال الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي وطن مركزه الإداري والحكومي في القدس، كانت بالنسبة إليه هي المركز حيث كانت مكاتب المندوب السامي البريطاني. هذا لا يعني أن القدس لم يكن ينظر إليها من قبل الحركة الصهيونية

واليهودية كمركز، بل كانت الأولوية هي السيطرة على الأرض من خلال الاستيطان الزراعي، بعدها تشكيل مركز مديني متمثل في تل أبيب. أما القدس فكانت مركز ديني وروحي بالنسبة لليهود المتدينين. ولكن وعي الحركة الصهيونية لحساسية القدس من ناحية عربية، إسلامية وعالمية أدى إلى إرجاء التعامل معها كمركز أيديولوجي للحركة الصهيونية (كاتس، ١٩٩٠).

تحول المركز بعد إقامة دولة إسرائيل

بعد إقامة دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، تحول المركز في إسرائيل نحو القدس بالرغم من تقسيمها، حيث تم نقل المؤسسات العامة والمديريات الصهيونية التي توطنت في تل أبيب في مرحلة ما قبل الدولة، فترة الاستيطان –اليشوف– إلى القدس وأقيمت وتوطنت مؤسسات الحكم والممثليات بها. ولكن الصراع عليها حال دون انتقال السفارات والمؤسسات والممثليات العالمية من تل أبيب إليها وبقيت متوطنة في تل أبيب. هكذا بعد قيام الدولة انقسم المركز في إسرائيل بين رغبة الحركة الاستيطانية حفظ قوتها التقليدية في منطقة الأطراف، وبين توطن المؤسسات الإدارية والمالية والخدماتية في تل أبيب، وبين رغبة الحكومة الإسرائيلية تحقيق حلم ديني أيديولوجي مضمونه تحويل القدس لعاصمة إسرائيل ومركز الحكم فيها. هذا الانقسام شرذم المركز الإسرائيلي من ناحية، ومن ناحية أخرى وزع الأدوار بين هذه المراكز المتعددة. هذا التقسيم كان على أساس أن كل مركز يؤدي دوره في مرحلة بناء الدولة الحديثة. المركز الاستيطاني استمر بإقامة المستوطنات الزراعية – الكيبوتسات الموشافيم والموشفوت– على أنواعها في منطقة الأطراف وعلى أطراف المدن لأجل توطين المهاجرين الجدد الذين قدموا إلى إسرائيل بعد قيامها ومعظمهم، في المرحلة الأولى، من الدول الإسلامية (خمايسي، ٢٠٠٣؛ Lipshitz، ١٩٩٨). أما المركز الحضري فتم تقاسمه بين تل أبيب التي شكلت العاصمة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل، بها استمرت تتوطن البنوك الكبيرة، الشركات المالية والسفارات والمندوبيات الأجنبية بالإضافة إلى وزارات حكومية رئيسة. أما القدس الغربية فأعلن عنها عاصمة إسرائيل وأصبحت مركز رئيس الدولة، البرلمان – الكنيست، محكمة العدل العليا؛ ولاحقا نقلت إليها مكاتب وزارية.

ولكن موقع القدس الجغرافي على أطراف الدولة الجديدة – إسرائيل، وتحولها إلى مدينة مقسمة بعد عام ١٩٤٨؛ ومستقبلها، ما زال موضوع صراع جيو سياسي، بالإضافة إلى الصراع على طابعها كمدينة تاريخية دينية، حالت دون تحول المركز إليها. خاصة وان الحركة الصهيونية بصفتها حركة جاءت لتحقيق طموحات الشعب اليهودي القومية بعد أن أقرت أن تُعَلمِن أهدافها ووسائلها السياسية والقومية، ربما يشكل تعاملها مع القدس كمدينة –المركز–، عائقاً أمام تحقيق المطامع الصهيونية، وهذا ما قاله بن غوريون لوزير خارجيته موشي شاريت العام ١٩٤٨ "إذا أردنا الحفاظ على تل أبيب يجب أن نساوم على القدس". لذلك أبقيت المؤسسات الصهيونية الرئيسة متوطنة في تل أبيب حتى تم احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧.

هذا التقسيم للأدوار بين المراكز المتعددة والمتكاملة التي نشأت بدأ يتقلص مع الوقت. ومنذ سنوات الثمانينيات من القرن العشرين عادت تل أبيب ومنطقتها لتشكل المركز لدولة إسرائيل (انظر شكل رقم ٣،٥). هذا التحول والتمركز نشأ لعدة أسباب فيما يلي نوجز بعضها.

تحول إسرائيل من اقتصاد مخطط إلى سوق حر

إن عولمة الاقتصاد وما يرافقها من تحول في نظام السوق وزيادة الخصخصة شاركت بها دولة إسرائيل وتأثرت بها. وحاليا فان النظام الاقتصادي في إسرائيل يميل أكثر إلى النظام الرأسمالي – أي تبني قواعد السوق الحر. هذا التحول بدأ مع الانقلاب السياسي الداخلي عام ١٩٧٧؛ حيث لأول مرة يسيطر على نظام الحكم في إسرائيل حزب الليكود الذي تبنى نظام الاقتصاد الحر مكان حزب العمل – مباي– الذي تبنى الاقتصاد المركزي المخطط. منذ ذلك بدأت دولة الرفاه الاجتماعي تتقلص والضوابط على القطاع الخاص تزول، وقامت الحكومة بخصخصة الشركات بما في ذلك بيع الشركات الحكومية والعامة. هذا التحول في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي دفعه للارتباط مع الاقتصاد العالمي أكثر من اعتماده على السوق المحلي الصناعي والزراعي. ومع ذلك دفع في اتجاه تمركز الاقتصاد في منطقة تل أبيب – المركز– أو المدينة التي أصبحت تحظى ببعض صفات المدينة العالمية وجزءاً من شبكة المدن العالمية التي يتمركز بها الاقتصاد والقرارات الاقتصادية، التي تعتمد على سوق المال\ البورصة، صناعة الخدمات، وصناعات وخدمات ذات تقنيات عالية. هذا التطور والتحول حول تل أبيب ومحيطها إلى سوق المركز يستقطب إليه الهجرة من الطبقات الوسطى والتي تجد به الفرص الاقتصادية والثقافية التي لا يمكن أن تتوفر في منطقة الأطراف.

هذا المركز الجديد تمثل في مستوطنين يعرفون باسم غوش ايمونيم – مركزهم العقائدي الجديد مستوطنات بيت-إيل وعفرة بجانب رام الله. هذا التحول خفض دور المركز الاستيطاني الزراعي التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى غذى المركز الجغرافي – تل أبيب، خاصة وان معظم هذه المستوطنات أقيمت كأرياف محيطة بمدن مركزية مثل القدس وتل أبيب.

التحولات الجيو سياسية بين إسرائيل والدول المحيطة وفي داخلها وأثره على نشوء المركز

طرأ منذ سنوات السبعين من القرن الماضي تحول جيو سياسي بعلاقة إسرائيل مع الدول المحيطة رافقه تحولات داخلية في إسرائيل – فلم يكن دور القرى الزراعية منحصراً في توفير فرص العمل وزراعة الأرض، بل كانت أداة للسيطرة على الأرض، رسم حدود دولة إسرائيل المستقبلية والحفاظ عليها. هذا الدور الذي يعرف بالدور الطلائعي المجند للقرى الزراعية؛ بدأ ينحسر دوره بعد قيام دولة إسرائيل وإقرار حدودها من وجهة نظر إسرائيل؛ وخاصة بعد عام ١٩٦٧ أي بعد احتلال الأراضي العربية. بعد هذا الاحتلال للضفة الغربية قطاع غزة، الجولان وسيناء انتقلت عملية الاستيطان من داخل حدود دولة إسرائيل حسب خطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ إلى المناطق المحتلة الجديدة. وأقيمت المستوطنات لكي تكرس السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي المحتلة. جزء من هذه المستوطنات اعتمد على الأرض كمورد اقتصادي واعتمد قسم آخر على الصناعة والخدمات.

وبدل المركز الاستيطاني التقليدي في منطقة كيبوتس دغانيا بدأت تنشأ حركة استيطان جديدة مكملة لتلك التي بدأت قبل قيام دولة إسرائيل، وتعمل في إقامة مستوطنات في غور الأردن، منطقة مركز الضفة الغربية، هضبة الجولان، جنوب قطاع غزة وشمالي سيناء. هذا الاستيطان العقائدي الجديد والذي تميز عن سابقه بأنه ليس فقط أيديولوجياً على أساس قومي علماني، إلا انه أيديولوجي على أساس ديني؛ أي انه يعتقد بان "أرض إسرائيل" –تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة– وهي ملك لشعب إسرائيل، وهم جاؤوا لتخليصها من "الأغيار" أي العرب؛ والقاعدة المتبعة كانت: أينما يكون الاستيطان فانه يرسخ الوجود الإسرائيلي وحدود الدولة. هذا المركز الجديد تمثل في مستوطنين يعرفون باسم غوش ايمونيم – مركزهم العقائدي الجديد مستوطنات بيت–إيل وعفرة بجانب رام الله. هذا التحول خفض دور المركز الاستيطاني الزراعي التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى غذى المركز الجغرافي – تل أبيب، خاصة وان معظم هذه المستوطنات أقيمت كأرياف محيطة بمدن مركزية مثل القدس وتل أبيب.

بالموازاة مع هذا التحول في المركز الاستيطاني الذي نشأ بعد احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧؛ بدأت عملية سلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٧، أي بعد صعود الليكود إلى الحكم، ولحقه عام ١٩٩٣ اتفاق اعتراف وسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل على أساس إقامة سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاحقا عام ١٩٩٥ تم عقد اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل، وأصبح الصراع بين دولة إسرائيل ولبنان وسورية ليس صراعاً على وجود الدولة بل على حدودها، حسب مطلب مرجعيته حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ والتي تعرف باسم –الشرعية الدولية.

هذا الواقع الجيو سياسي الجديد دفع في سبيل تنمية فكر وسلوك حيزي لدى معظم الإسرائيليين مفاده أن صراع البقاء على الحدود قد تقلص، وان حلم ما قبل الدولة قد تحقق؛ والآن الصراع هو على طبيعة ومبنى الدولة. هذا المبنى يتطلب تطوير مركز قوي مرتبط بالمراكز العالمية وله دور إقليمي. هذا المركز هو تل أبيب ومحيطها. هكذا فان الاستقرار الجيو سياسي لدولة إسرائيل والذي تحول من تهديد على وجودها إلى صراع على موقع الحدود ضمن مرجعية مقرة من الشرعية الدولية، ساهم في إضعاف وضع وأدوار المراكز الثانوية والتمركز في مركز حضري واحد.

زيادة السكان والتحولات الديمغرافية في سياسة استيعاب المهاجرين

لقد كان عدد اليهود مع قيام دولة إسرائيل حوالي ٦٥٠ ألف نسمة. هذا العدد طور مفهوم الهاجس الديمغرافي الذي حفزّ القيام بشكل مركّز باستقطاب أمواج الهجرة اليهودية للدولة الحديثة

بالاستعانة مع الوكالة اليهودية التي أقامت لها مندوبيات في العالم تعمل على دفع اليهود في العالم للهجرة إلى دولة إسرائيل (Lipshitz, 1998). (انظر شكل رقم ١). كذلك أقرت الحكومة الإسرائيلية "قانون العودة" وبموجبه منح كل يهودي الحق للهجرة إلى دولة إسرائيل (Abdullah, 2004). هذه الجهود أسفرت عن تحول اليهود من أقلية في فلسطين الانتدابية إلى أكثرية مسيطرة. وفي داخل دولة إسرائيل أكثر من ٨٠٪ معرفون كيهود. توطنت معظم أمواج الهجرة التي جاءت بعد قيام دولة إسرائيل في المدن على أنواعها المختلفة. جزء من هذه الهجرة التي وصلت خلال سنوات الخمسين وجهت إلى مدن صغيرة أقيمت على أنقاض المدن الفلسطينية مثل بيسان، بئر السبع، كريات شمونة، صفد، طبريا (شاحر، ١٩٧٠)، وتم فيها توطين المهاجرين الجدد، ومعظمهم من الدول العربية والإسلامية (خمايسي، ٢٠٠٣). وأقيمت مدن في الأطراف لأجل تهويد الحيز مثل الناصرة العليا، كرميئيل، معالوت، عراد، والتي تهدف إلى استيعاب المهاجرين بها بالإضافة إلى خلق مراكز مدينية في الأطراف لتشكل مراكز ثانوية للقرى الزراعية، وتحول دون خلق أغلبية ديمغرافية وتواصل بلدي عربي في هذه المناطق التي بقيت مراكز تجمع الأقلية العربية التي بقيت، بعد التهجير والنكبة، في دولة إسرائيل مثل منطقة الجليل والنقب والمثلث.

استمرت سياسة وعملية استيعاب المهاجرين اليهود وتوطينهم حسب نموذج مخطط من قبل مندوبيات حكومية ومندوبي الوكالة اليهودية في نهاية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين. حدث عام ١٩٨٩ تحول كبير في سياسة استيعاب الهجرة خاصة بعد قدوم أمواج الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقا (غونين، ١٩٩٣). حسب هذه الأمواج فان ما يزيد عن ٩٠٠ ألف مهاجر تم قدومه إلى إسرائيل خلال خمس سنوات. هذه الهجرة جلبت إلى إسرائيل قوى بشرية مدربة كانت تسكن المدن في دول المصدر مالت إلى استمرار السكن في المدن في الدولة المستوعبة. من ناحية أخرى فان دولة إسرائيل لم تكن مستعدة لاستيعاب هذا الكم من المهاجرين الذين قدموا إليها خلال فترة قصيرة، رغم سعيها لمثل هذه الهجرة (حسون، ١٩٩٣).

عدم استعداد الدولة من ناحية ومن ناحية أخرى رغبة هؤلاء المهاجرين السكن في المدن نظرا لصفاتهم المهنية والديمغرافية أحدثت تحولاً في سياسة استيعاب الهجرة التي كانت تمارسها الحكومات الإسرائيلية. بدل سياسة استيعاب الهجرة الموجه والمخطط والذي تمثل في إرسال المهاجرين الجدد لاستيعابهم في مدن التطوير أو المدن الحقلية في الأطراف، تبنت الحكومة سياسة استيعاب حرة، أي كل مهاجر يحظى بسلة استيعاب تشمل دعماً مالياً وله الحرية أين يختار سكنه. معظم هؤلاء المهاجرين الجدد أي حوالي ٦٠٪ (حسون، ١٩٩٣) تم استيعابهم في المدن المركزية (تل أبيب وحولها). إن الاستيعاب في هذه المناطق كان مرده إلى عدة أسباب منها أن المدينة المركزية تستطيع أن تستوعب عدداً اكبر

شكل رقم ١ : أمواج الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بين ١٩٤٨–٢٠٠٦.

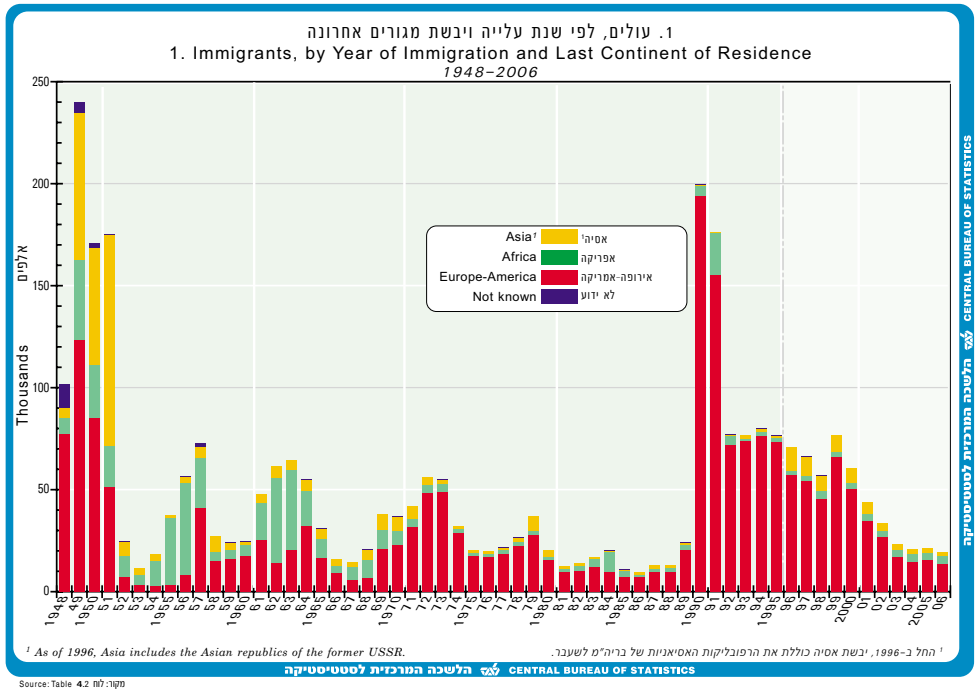

Source: Table 4.2 מקור: לוח

قضايا إسرائيلية

كان من نتيجة تكدس وتوطن موجة الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفييتي سابقا في منطقة المركز تمكين هذا المركز وزيادة قدرته الاقتصادية ومكانته الديمغرافية. بالمقابل مع استيعاب غالب الهجرة الخارجية في منطقة تل أبيب خلال سنوات التسعين من القرن العشرين، حدثت هجرة داخلية يهودية من مدن الأطراف إلى منطقة المركز. أمواج الهجرة هذه ما زالت مستمرة.

من الناس وخلق فرص عمل دون أن يؤثر سلبيا عليها بالمقارنة مع القرى الزراعية والمدن الصغيرة التي هابت من إمكانية استيعاب عدد كبير من المهاجرين خوفا على طابعها والفرص الاقتصادية المحدودة بها.

بالموازاة مع ذلك فان جزءاً كبيراً من المهاجرين الجدد تم استيعابهم لدى أقربائهم القاطنين بالمدن. كان من نتيجة تكدس وتوطن موجة الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفييتي سابقا في منطقة المركز تمكين هذا المركز وزيادة قدرته الاقتصادية ومكانته الديمغرافية. بالمقابل مع استيعاب غالب الهجرة الخارجية في منطقة تل أبيب خلال سنوات التسعين من القرن العشرين، حدثت هجرة داخلية يهودية من مدن الأطراف إلى منطقة المركز. أمواج الهجرة هذه ما زالت مستمرة (انظر شكل رقم ٢). وان مدناً مثل كريات شمونة، مثلا كان عدد سكانها عام ١٩٧٢ حوالي ١٥,١ ألف نسمة وحاليا (٢٠٠٦) عدد سكانها لم يتجاوز ٢٢,٠ ألف نسمة؛ كذلك فان بلدة بيسان عدد سكانها عام ١٩٧٢ كان ١١,٣ ألف نسمة وحاليا (٢٠٠٦) عدد سكانها لم يتجاوز ١٦,٤ ألف نسمة؛ رغم أن عدد الذين تم توطينهم واستيعابهم بكل واحدة من هذه المدن الحقلية أو ما تعرف بمدن التطوير حوالي ٢٠٠ ألف شخص بين (١٩٦٠–٢٠٠٥) في كريات شمونة وحوالي ١٥٠ ألف نسمة في بيسان في نفس الفترة (www.cbs.gov.il). أي أن المهاجرين يتوطنون مؤقتا في هذه المدن يستفيدون من الدعم والحوافز الحكومية في مدن الأطراف الصغيرة، وبعدها الأقوياء وذوو القدرات منهم يتركونها متوجهين إلى منطقة المركز كما سنوضح لاحقا، مما يبقي هذه المدن صغيرة وضعيفة.

أدت زيادة عدد السكان في إسرائيل إلى حوالي ٧,١ مليون شخص عام ٢٠٠٦، (ومن المتوقع أن يصل إلى ٨,٥ مليون شخص عام ٢٠٢٠) إلى تحول في حالة وتأثير الهاجس الديمغرافي، وأصبح الحديث لدى جزء من التيارات السياسية والتنموية داخل إسرائيل أن الدولة تحولت من واقع غير طبيعي إلى واقع طبيعي أسوة بباقي الدول، والتي يجب أن يتطور بها مركز حضري تتواصل من خلاله مع العالم ويشكل المركز للدولة (شاحر وآخرون،١٩٩٧؛ أسيف وشاحر، ١٩٩٨).

مقابل هذه التيارات هناك تيارات أخرى ما زالت تظن أن الهاجس الديمغرافي لم ينته وان التهديد الوجودي على دولة إسرائيل ما زال قائما، ولذلك يجب استمرار توطين الأطراف باليهود، والتي سوف

شكل رقم ٢: حركة الهجرة

من أطراف الدولة إلى منطقة تل أبيب ٢٠٠٥.

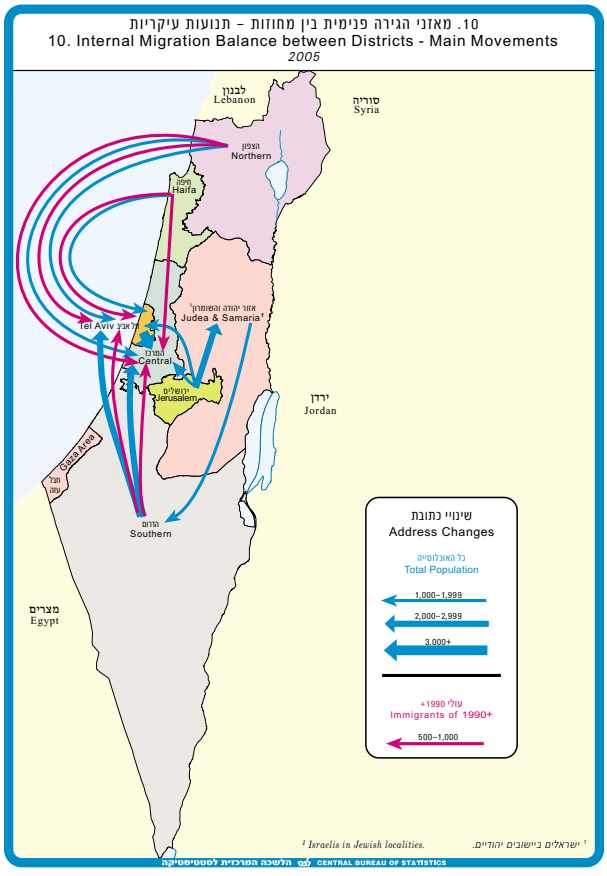

نعرضها ونناقشها لاحقا في هذه المقالة. ولكن لإيجاز هذا البند نؤكد أن زيادة عدد السكان والتحول في سياسات استيعاب الهجرة من السياسة الموجهة إلى السياسة الحرة دفعت في اتجاه استمرار سكن معظم السكان في المدن خاصة المركزية. وحاليا (٢٠٠٦) فان حوالي ٩٥٪ من السكان اليهود يسكنون في البلدات المدينية، وحوالي ٥٥٪ من اليهود في إسرائيل يسكنون في المنطقة المعرفة كحاضرة ميتروبولين تل أبيب (انظر شكل رقم ٣،٤).

تناقض بين مهمة "دمج المهاجر" وسياسة "توزيع السكان"

إن التحول في ادوار المراكز وزيادة الاستقطاب بين المركز المركزي –حاضرة تل أبيب– والأطراف كان نتيجة تناقض مهمة اجتماعية قيمية تبنتها الحركة الصهيونية والتي سعت إلى دمج المهاجرين وصقلهم في بوتقة اجتماعية واحدة –تعرف بالهوية الإسرائيلية– بعد أن جاءوا من عدة هويات وانتماءات وثقافات (اكهن، ١٩٦٩؛ غونين، ١٩٩٠). هذه المهمة جاءت لتقضي على الفوارق الاجتماعية والطبقية داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل؛ بالمقابل قامت الحكومة بتبني سياسة توزيع السكان اليهود من مناطق المدن المركزية إلى

شكل رقم ٣: كثافة توزيع السكان
في إسرائيل حسب المناطق الطبيعية ٢٠٠٥

شكل رقم ٤
حدود حاضرة – ميتروبولين تل أبيب وتوزيعه إلى مناطق.

مناطق الأطراف. هذه السياسة شملت تبني استيعاب الهجرة المنظم والموجه. حيث قامت السلطة بتوجيه المهاجرين إلى المدن التي أقيمت بما في ذلك توطين اليهود المهاجرين في المرحلة الأولى في بيوت العرب التي تركت بعد الهجيج والتهجير، كما أقيمت مراكز استيعاب تعرف باسم "المعابر" كسكن مؤقت لهؤلاء المهاجرين. حسب سياسة توزيع السكان اليهود التي حددت وصقلت كأحد أهداف الخطة الحيزية الأولى المعلنة لتنظيم الحيز والتي تعرف باسم خطة شارون لتنظيم الحيز الفيزيائي لدولة إسرائيل (شارون، ١٩٥١)، كان الهدف تقليص نسبة سكان المدن الرئيسة اليهود من ٧٠٪ يسكنون حيفا، تل أبيب والقدس، إلى ٣٠٪ يسكنونها بالمستقبل، بالمقابل زيادة سكان الأطراف ليشكلوا ٧٠٪ من السكان اليهود. لتحقيق هذا الهدف تم الإعلان عن إقامة ٢٤ مدينة كمدينة وسط حقلية – وعرفت باسم مدن التطوير (شاحر، ١٩٧٠). كل من يسكن هذه المدن كان يجب أن يحظى بمحفزات ودعم خاص، وان معظم هذه المدن شُمِلَت ضمن مناطق تطوير ذات أفضلية قومية "أ".

سيطر الاشكناز في القرى الزراعية التي كان من المفروض أن تعتمد على مدن التطوير، على مورد الأرض، فرص العمل، المصانع – أي رأس المال، كذلك ارتباطهم وتواصلهم مع المركز السياسي والإداري؛ أما اليهود السفارديم، سكان المدن في الأطراف، فتحولوا إلى قوى عاملة في المراكز التشغيلية التي يسيطر عليها المركز الزراعي الاشكنازي. هكذا تحول المركز الزراعي إلى مركز في الأطراف والمدينة في الأطراف التي كانت حسب المخطط والمتوقع لها أن تكون مركزاً للقرى الزراعية، إلى تابعة ومعتمدة على المركز الزراعي.

وان الفاحص لسكان هذه المدن الحقلية يجد أن معظمهم من اليهود الشرقيين –سفارديم– مقابل ذلك فان سكان القرى الزراعية المحيطة كانوا معظمهم من اليهود الغربيين –اشكناز– ولكل مجموعة كانت منظومة أعراف وثقافات مختلفة بالإضافة إلى تفاوت سيطرتهم على موارد تمنحهم القوة.

سيطر الاشكناز في القرى الزراعية التي كان من المفروض أن تعتمد على مدن التطوير، على مورد الأرض، فرص العمل، المصانع – أي رأس المال، كذلك ارتباطهم وتواصلهم مع المركز السياسي والإداري؛ أما اليهود السفارديم، سكان المدن في الأطراف، فتحولوا إلى قوى عاملة في المراكز التشغيلية التي يسيطر عليها المركز الزراعي الاشكنازي. هكذا تحول المركز الزراعي إلى مركز في الأطراف والمدينة في الأطراف التي كانت حسب المخطط والمتوقع لها أن تكون مركزاً للقرى الزراعية، إلى تابعة ومعتمدة على المركز الزراعي.

نتيجة لذلك خلق نموذج علاقات بين المدينة والقرى الزراعية في الأطراف معاكس للنموذج الطبيعي وهو اعتماد القرى على المدن: في حالة المركز القروي فان المدينة كانت تابعة ومتعلقة مع القرى الزراعية. فمثلا القرى الزراعية في مجلس إقليمي بيسان كانت تسيطر على الموارد؛ والسكان في مدينة بيسان عملوا لدى أصحاب الأراضي والمناطق الصناعية في المجلس الإقليمي بيسان. كذلك الأمر بشأن العلاقة بين مدينة كريات شمونه وبين قرى زراعية/ كيبوتسات المجلس الإقليمي/ الجليل الأعلى (كيبنيس، ١٩٧٤).

ونظرا للفروقات الثقافية والاثنية بين القرية والمدينة فان مهمة الاندماج الاجتماعي في الأطراف بين المَهاجِر اليهودية واستيعابها لم تنجح؛ كذلك فان سياسة توزيع السكان اليهود إلى الأطراف لم تنجح، بل بقي غالبية السكان اليهود يسكنون في منطقة المركز (بن دافيد، ٢٠٠٢). هكذا تشكل مبنى حيزي مقسم بين المدن المركزية الرئيسة والثانوية في حيز إسرائيل. نشأ في الأطراف مركز ثانوي يعتمد على القرى الزراعية ولاحقا البلدات المجتمعية التي أقيمت في سنوات الثمانين – مثل بلدات في المجلس الإقليمي مسغاف في منطقة الجليل، مقابل أطراف له تشمل مدن التطوير، القرى الزراعية التي تسكنها غالبية من اليهود الشرقيين؛ من ناحية، ومن ناحية أخرى البلدات العربية التي تقع في الأطراف وتابعة للمراكز الثانوية القروية المنظمة في مجالس إقليمية ومدينية في منطقة الأطراف (خمايسي، ٢٠٠٣). وان كل منطقة الأطراف تابعة ومرتبطة بمنطقة المركز – تل أبيب.

رغم السياسة الحيزية التي تهدف إلى توزيع السكان اليهود، ورغم المهمة الاجتماعية والتي تسعى إلى دمج المهاجر وخلق "فرن الصهر" لأجل تطوير مجتمع ذي هوية متجانسة ورغم موقع المدينة في الفكر والتطبيق الأيديولوجي الصهيوني والذي فضل القرية الزراعية عن المدينة (Cohen، ١٩٧٠)، والذي سعى كذلك إلى تركيز السكان اليهود في منطقة الأطراف لاعتبارات جيو سياسية وقيمية، إلا أن التحولات البنيوية والوظائفية دفعت نحو تركيز السكان في منطقة المركز، وخلق مركز يطلق عليه – مدينة تل أبيب (سوفير بيستروف، ٢٠٠٦).

هكذا، فانه خلال قرن من الاستيطان الإسرائيلي في البلاد تحول المركز من الأطراف الريفية إلى المدينة، وخلال هذه الفترة لعب كل من المركز والأطراف دورا ومهمة في عملية تشكيل الحيز الاستيطاني اليهودي في البلاد وصقل العلاقة بين المركز والأطراف. في البداية نشأت هذه العلاقة بشكل غير منظم ومخطط ولاحقا تمت صياغة سياسة تنظيم حيزي لإعادة تنظيم الحيز الاستيطاني المدني والقروي وتنظيم العلاقة فيما بينه.

مدينة بيسان

التحولات في سياسة التخطيط
لإعادة تنظيم الحيز بين المركز والأطراف

التحولات التي جرت في الواقع الإسرائيلي وأحدثت تغيرات في وضع المركز ومكانته رافقتها تحولات في سياسة التخطيط الحيزية لإعادة تنظيم الحيز (الترمن موسوري، ١٩٩٣). سياسة التخطيط هذه فضلت الأطراف على المركز حتى بداية سنوات التسعين من القرن العشرين، وبعد ذلك حدث تحول ملحوظ في سياسة تخطيط الحيز والتي بدأت تركز على منطقة المركز والتركيز الحضري والوظائفي، مقابل دفع " ضريبة كلامية " لتطوير الأطراف والتركيز عليها. خلق هذا التحول شرخاً وجدالاً بين مدرسة التخطيط التي ما زالت تدعو لتطوير الأطراف وتركز على مكانة القرية والأطراف في الأمن القومي لدولة إسرائيل (سوفير وبيسطروب، ٢٠٠٦) والتي يمكن تسميتها باسم المدرسة الحيزية الإقليمية، مقابلها نمت المدرسة التي تسعى إلى تنمية المدينة ومناطق المركز كمركب مركزي في تطور وتنمية الدولة والتي يمكن أن نطلق عليها المدرسة الوظائفية (شاحر وآخرون، ١٩٩٧). هذا الجدل لم ينشأ مؤخرا بل رافق النقاش حول تطبيق المشروع الصهيوني في حيز البلاد.

قبل قيام الدولة كان التركيز على تطوير القرية والسيطرة على موارد الأرض والحيز والمياه، ولم تحظ المدينة بمكانة، بل نظر إليها من قبل الطلائعيين الصهيونيين بنظرة سلبية (Cohen، ١٩٧٠)، حيث أن جزءاً كبيراً منهم قد هاجر من المدينة، وتوطن في القرى الزراعية المشتركة كالكيبوتس، ولاحقا القرى الزراعية القروية التي مرت بمرحلة تمدن وتحولت إلى مدن مثل نهاريا، رحوفوت، نتانيا، الخضيرة (Gonen، ١٩٩٥)، وبعدها أقيمت قرى زراعية مشتركة –موشاف–. كل هذه الأنماط الاستيطانية كانت جزءاً من أيديولوجية فضلت القرى والأطراف على المركز.

بالمقابل سكنت المدن التاريخية مثل القدس، يافا، صفد، طبريا، الخليل أقلية يهودية، لم تسع الحركة الصهيونية إلى تعزيزها، باستثناء ما حدث في يافا والتي منها انطلقت مدينة تل أبيب. وكان الاستيطان والمركز القروي الزراعي الأيديولوجي ينظم بموجب مشروع استيطاني موجه يعرف باسم ال – N الاستيطاني والذي صقله ارثور روبين في بداية الثلاثينيات. حسب هذا المشروع كان الهدف تركيز الاستيطان اليهودي في منطقة الحولة شمالا مرورا ببحيرة طبريا حتى بيسان جنوبا، مرورا غربا داخل مرج ابن عامر حتى حيفا ومنها جنوبا على امتداد السهل الساحلي (رايخمن، ١٩٧٩). داخل هذا ال – N تم تركيز الاستيطان الصهيوني القروي. بالمقابل مع تطور هذا المشروع أقرت سلطات الانتداب أمر تنظيم المدن ١٩٢١، والذي ركز على تخطيط المدن بموجب تخطيط ضابط، ولاحقا تم إقرار تنظيم المدن ١٩٣٦ والذي شمل المناطق خارج المدن بما في ذلك مناطق الأطراف. الحركة الصهيونية كانت تمارس عملية تخطيط للمستوطنات اليهودية الزراعية حتى بمعزل عن التخطيط الرسمي المقونن الذي كان يدار من قبل سلطات الانتداب.

في نهاية الثلاثينيات تشكل طاقم مخططين يهود أطلق عليه " الطاقم الإقليمي " – هذا الطاقم غير الرسمي استمر بالعمل حتى بعد قيام دولة إسرائيل، وكان أساساً لتشكيل طاقم مكون من حوالي ١٠٠ شخص أصحاب أيديولوجية إقليمية أسس في كانون الثاني ١٩٣٨ " مجموعة الإصلاح الاستيطاني " . هذه المجموعة كان لها اثر على صياغة سياسات التنظيم وتطبيقها، خاصة وان جزءاً من أعضاء هذا الطاقم شغلوا فيما بعد وظائف حكومية (بن دافيد، ٢٠٠٢).

وكانت الأهداف التي صاغها هذا الطاقم لإعادة صياغة الحيز الحضري والقروي في الدولة الحديثة تتلخص بالنقاط التالية:

١. توزيع السكان والموارد – تفضيل الأطراف (النقب والجليل) على المركز، توجيه القوى العاملة والأموال إلى الأطراف، وتقليص حجم الاستثمار في المدن الكبيرة.
٢. إقامة مدن جديدة، خاصة في منطقة الأطراف بواسطة موارد عامة / حكومية.
٣. دعم تطوير الصناعة في القرى الزراعية، في الكيبوتسات والمدن الصغيرة.
٤. إدارة سياسة أراض لأجل حفظ الأراضي الزراعية.
٥. اعتماد تخطيط قطري لاستعمالات الأراضي.
٦. تطبيق المنهجية الإقليمية، لتخطيط كل منطقة كوحدة صاحبة مميزات خاصة وعلاقات قوية بين القرى الزراعية والبلدية (الترمن وموسرري، ١٩٩٣).

بالاعتماد على هذه المبادئ وضع مخطط شارون ١٩٥١، والذي يعتبر المخطط الذي وجه تنظيم الحيز وصياغته في إسرائيل حتى إقرار مخطط قطري رقم ٣١ عام ١٩٩٢ (لرمن واخرون،١٩٩٢).

في نهاية الثلاثينيات تشكل طاقم مخططين يهود أطلق عليه "الطاقم الإقليمي" – هذا الطاقم غير الرسمي استمر بالعمل حتى بعد قيام دولة إسرائيل، وكان أساساً لتشكيل طاقم مكون من حوالي ١٠٠ شخص أصحاب أيديولوجية إقليمية أسس في كانون الثاني ١٩٣٨ "مجموعة الإصلاح الاستيطاني". هذه المجموعة كان لها اثر على صياغة سياسات التنظيم وتطبيقها.

حسب مخطط شارون أقرت مخططات موجهة ومقوننة لتوزيع السكان حسب المناطق الجغرافية مانحة منطقة الأطراف أفضلية قومية. وكان الدافع وراء تفضيل الأطراف على المركز، بالإضافة إلى الدوافع الأيديولوجية والتي تتمثل "بعودة" الشعب اليهودي إلى الأرض من خلال العمل في الزراعة، يتلخص بثلاثة شروط جيو سياسية:

١) الحاجة للسيطرة على ممرات حيزية متواصلة نحو موارد إستراتيجية (بحر، موارد مياه).

٢) واجب خلق "منطقة فاصلة"، للدفاع أو لتأمين السيادة على الحيز في المنطقة التي ما زالت تحت صراع.

٣) الرغبة للدخول لمناطق أطراف أو مناطق خالية بحيث تحدث اقل احتكاك سياسي ممكن (Kipnis, 1984).

تطبيق سياسة توزيع السكان اليهود لأجل إحداث استيطان كولونيالي داخلي على أساس عرقي ترجم إلى جدل بين تيارين داخل الوكالة الصهيونية، كلا التيارين كانا يفضلان الأطراف على المركز ولكن اختلفا بتحديد أولوية الاستيطان داخل الأطراف خاصة بعد احتلال الضفة الغربية ١٩٦٧ وبعد صعود الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧، والذي أحدث انقلابا كبيرا بما في ذلك في الفكر التخطيطي.

التيار الأول، والذي كان يتصدره رعنان فايتس، كان يعبر عن وجهة نظر المركز التقليدي في حزب العمل، وفضل التركيز على تطوير الأطراف داخل الخط الأخضر خاصة في منطقة الجليل. وكان نتاج تيار رعنان فايتس إقامة المستوطنات الخدماتية "مناطر – متسبيم" في منطقة مسغاف لأجل منع إمكانية تكوين قلب عربي في الجليل (بشير، ٢٠٠٠). حسب هذا المشروع أقيمت ٣٢ مستوطنة "منطرة" تحولت فيما بعد إلى بلدة مجتمعية، وشكلت المركز في منطقة الأطراف والتي تنافس مدينة كرميئيل والناصرة العليا واللتين أقيمتا في الخمسينيات كمدن جديدة لخلق ميزان ديمغرافي لصالح اليهود في الجليل، وتقطيع الوجود العربي.

حاليا ما زالت هاتان المدينتان تعانيان من هجرة سلبية للطبقة الوسطى والتي تنتقل للسكن في البلدات القروية المجتمعية التي أقيمت في منطقة قلب الجليل – مسغاف– وداخل منطقة مرج ابن عامر؛ أي أن هذه القرى تشكل قلباً/ مركزاً ثانوياً سعت إلى تشكيله سياسات التخطيط التي دفعتها الوكالة الصهيونية وأقرتها الحكومة الإسرائيلية لاحقا (كرمون وآخرون، ١٩٩٠).

مقابل تيار رعنان فايتس نشأ تيار يميني يسعى إلى السيطرة على الضفة الغربية ويسعى إلى تعزيز الاستيطان اليهودي بها. كان يتزعم هذا التيار متتياهو دروبلس. حسب هذا التيار أقيمت مستوطنات غوش ايمونيم والتي شكلت مركزاً بموافقة الحكومة الإسرائيلية غير الرسمية. حيث أن التخطيط الرسمي حسب القانون الإسرائيلي يسري على حدود الدولة الإسرائيلية ولا يشمل المناطق الفلسطينية المحتلة، رغم السيطرة العسكرية والإدارية عليها. كلا التيارين سعيا إلى تعميق دور مركزية الأطراف من خلال تعزيز الواقع اليهودي بواسطة إقامة المستوطنات والمستعمرات القروية والمدينية فيها.

مما تقدم يتضح أن التخطيط الرسمي كان له هدف تطوير الأطراف من خلال فتح فرص تنموية بواسطة دعم حكومي موجه، وتخصيص أراض ونقل مصانع إلى الأطراف. رغم هذه السياسة إلا أن الأطراف لم تشكل بديلاً عن المركز، وفي الواقع بقيت المدن المركزية تتطور وتستقطب إليها مهاجرين وفعاليات اقتصادية. حتى أن سياسة التخطيط الحيزي قرأت الواقع بشكل مختلف عام ١٩٩٢ بإقرار مخطط قطري ٣١ والذي جاء ليوجه عملية استيعاب المهاجرين الروس في الحيز الإسرائيلي (لرمن واخرون، ١٩٩٢). حسب هذا المخطط فان مبدأ "التوزيع الموزع أو المنتشر" الذي وجه سياسات التخطيط الحيزية وكان هدفه تطوير الأطراف من خلال توزيع الفعاليات على المستوى القطري والإقليمي، تحول إلى تبني مبدأ "التركيز الموزع" والذي يعني تركيز الفعاليات على المستوى القطري وتوزيع الفعاليات على المستوى الإقليمي. حسب هذا المخطط

تم تحديد منطقة "القلب" والتي شملت منطقة ميتروبولين تل أبيب والقدس؛ إضافة إلى تطوير ميتروبولين حيفا. وإعادة تشكيل ميتروبولين بئر السبع (انظر شكل رقم ٥).

أي أن المخطط ركز على التطوير الميتروبوليني وبين التدرج بين أربع ميتروبولينات في إسرائيل يقف على رأسها ميتروبولين تل أبيب كقلب الدولة. هذا المخطط شكل تغييراً في نظرية وأيديولوجية التخطيط في إسرائيل وحوله من التركيز على الأطراف وتوزيع السكان والفعاليات إلى التركيز في مناطق ميتروبولينية.

ولان المخطط كان يهدف إلى فترة قصيرة (سنة هدف المخطط ١٩٩٥)، كان يجب إعداد مخطط قطري طويل المدى يوجه تنظيم الحيز في إسرائيل، هذا المخطط كان مخططاً رئيسياً لإسرائيل

شكل رقم ٥: المراكز الميتروبولينية في إسرائيل حسب المخطط القطري ٣١ وحسب تعريفها من قبل دائرة الإحصاء المركزية

٢٠٢٠؛ والذي تم إصداره عام ١٩٩٧ (مزور وسوفير، ١٩٩٧)، وشكل أساساً لإعداد مخطط قطري مقونن يعرف باسم مخطط إسرائيل رقم ٣٥ لعام ٢٠٢٠، بادرت إليه وزارة الداخلية واقر من قبل الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٥ ليكون المخطط الهيكلي القطري الذي يوجه التخطيط الإقليمي والمحلي في البلاد.

حسب هذين المخططين فان المبدأ التخطيطي كان "التوزيع المركز" أي توزيع الفعاليات على المستوى القطري وتركيزها على المستوى الإقليمي في ثلاثة مراكز حضرية (Urbanized Region) منطقة الشمال وفي مركزها مدينة حيفا، منطقة المركز وفي مركزها مدينة تل أبيب وعلى أطرافها مدينة القدس، ومنطقة الجنوب وفي مركزها مدينة بئر السبع.

حسب هذين المخططين فان المساحة التي تكون ضمن المناطق الحضرية تشكل ٢٠٪ من مساحة إسرائيل ويسكنها حوالي ٨٠٪ من السكان. هذان المخططان عززا التحول في سياسات التخطيط الحيزية الإسرائيلية والتي جاءت لتعزز تطوير المركز في ميتروبولين تل أبيب، وضبط التطور في منطقة الأطراف. هذه السياسة التخطيطية هدفها زيادة مستوى التمدن في إسرائيل ليصل لحوالي ٩٥٪؛ أي أن معظم السكان في إسرائيل يسكنون في المدن؛ عدم إهدار الأراضي الزراعية والمفتوحة؛ استغلال البنى التحتية من خلال التركيز عليها. والاهم من ذلك استثمار الخدمات الثقافية في منطقة المركز وخلق فرص عمل في قطاعات خدماتية بحيث تعد إسرائيل نفسها للمشاركة في عملية العولمة.

هذا التحول في سياسات التخطيط الحيزية يسير مع ويدفع الاتجاهات التي يتبناها السوق الإسرائيلي نحو السوق الحرة، إخراج الحكومة من التخطيط الاقتصادي الضابط، خصخصة الخدمات، استغلال الافضليات النسبية والتنافسية للمدن. هذه الاتجاهات تميل إلى تكدس وتكثيف المركز وتمركز فرص العمل والوظائف به مما يستقطب إليه هجرة ايجابية.

هذه الاتجاهات تعمق الفجوات والفروقات بين المركز والأطراف ولها إسقاطات سوف نناقشها فيما يلي، ويمكن ان نوجز أن التخطيط الحيزي حسب المدرسة الإقليمية كان يجري ضد تيار التمركز بل التوزيع والانتشار في الأطراف، بينما المدرسة الوظائفية جرت حسب تيار التمركز في ميتروبولين تل أبيب ولكن تحاول أن توجهه.

التمركز في المركز في ميتروبولين تل أبيب

أدت التحولات في سياسات التخطيط الحيزية ومواكبتها للاتجاهات التنموية في إسرائيل إلى خلق مبنى استيطاني حيزي

يوجد به استقطاب وفجوات، حتى أصبح يطلق على المركز " دولة تل أبيب " بصفتها مختلفة عن باقي أطراف البلاد (سوفر وبيسطروب، ٢٠٠٦). ورغم أن المدرسة الإقليمية ما زالت تصرخ وتدق ناقوس الخطر من هذا المبنى الحيزي على الأمن القومي الإسرائيلي والذي يتمثل في تكدس وتركيز معظم الفعاليات والسكان في منطقة تل أبيب، إلا أن المجتمع الإسرائيلي، خاصة النخب به، تتوطن في تل أبيب متواصلة من خلالها مع العالم الخارجي، وتعيش حياة مختلفة عن باقي أجزاء إسرائيل خاصة منطقة الأطراف. ويتم التعزيز والتوسع لمنطقة المركز من خلال ثلاث عمليات وهي؛ الهدم وإعادة البناء بواسطة بناء أبنية مرتفعة كانت محظورة حتى بداية سنوات التسعين من القرن الماضي في تل أبيب؛ استغلال طبقات تحت الأرض، أي إجراء عملية تكثيف واستغلال الأرض التي ارتفع سعرها بشكل كبير حتى أصبح سعر متر مربع من الأرض في تل أبيب من أغلى المواقع في العالم؛ بالمقابل تجري عملية انزلاق وتوسع ميتروبولين تل أبيب إلى المدن الصغيرة المحيطة (انظر شكل رقم ٤) وتحويل القرى الزراعية المحيطة به إلى مواقع عليها طلب لإقامة مشاريع اقتصادية، مما دفع دائرة أراضي إسرائيل بصفتها الجهة التي لها الصلاحية لتعديل استعمال الأراضي وتحديد سعرها بالإضافة إلى العرض والطلب في السوق، بإقرار قرارات تمكن تعديل حقوق المزارعين على الأرض ومنحهم حقوقاً بها واستخدامات اقتصادية لتعظم قدرة وإمكانية المركز في التوسع، وان زيادة البناء في منطقة السكن يشمل الأبنية السكنية، المكاتب والمنشآت الصناعية والخدماتية.

وحسب مسح للمناطق المبنية حسب الأولوية عام ٢٠٠١ اتضح ان حوالي ٦٨٪ من لواء تل أبيب هو مبني مقابل ٧٪ في لواء الشمال، ٢٪ في لواء الجنوب. وان ٤٢٪ من المساحة المبنية في البلاد تقع في منطقة ميتروبولين المركز– تل أبيب، وان مجمل المساحة المبنية في إسرائيل لا تتعدى ٧٪ من مساحة إسرائيل (كبلن والمليح، ٢٠٠١).

كذلك فان من بين ٢٥ سلطة محلية لا تتلقى دعماً مالياً من وزارة الداخلية التي تعرف باسم هبة توازن، أغلبية في منطقة ميتروبولين تل أبيب، وحاليا حوالي ٢٠٪ من دخل ضريبة الارنونا – المسقفات– في البلاد تعود لبلدية تل أبيب (رزين وحزان، ٢٠٠٦). وان معدل الدخل الشهري للشخص في منطقة المركز عام ٢٠٠١ كان ٣٨٧٧ شيكلاً مقابل ٢٩٣٦ شيكلاً (لا يشمل البلدات العربية) أي أن دخل الشخص في المركز يزيد عن دخل الفرد في الأطراف اليهودية بحوالي ٣٣٪؛ وان نسبة طلاب الجامعات من بين مجموعة الجيل ٢٠–٢٩ سنة في منطقة المركز تساوي ١٨,٧٪ مقابل ١٢,٩٪ في منطقة الأطراف. ونسبة الحائزين على شهادة البغروت في منطقة المركز عام ٢٠٠١ من بين مجموعة الجيل ١٧–١٨ سنة تساوي ٥٢,٥٪ مقابل ٤٥,٨٪ في منطقة الأطراف. والجدولان التاليان ١، ٢ يوضحان التمركز المالي في تل أبيب مقابل باقي البلاد.

يتضح من هذا الجدول أن التمركز في الفعاليات المالية في داخل مدينة تل أبيب يؤكد مركزيتها. هذا إذا أضفنا إليها المدن المحيطة الملاصقة لها مثل رمات غان حيث تتركز البورصة أو هرتسليا ورعنانا حيث تتركز الفعاليات التشغيلية للصناعات التقنية والتطويرية، كما نوضح في الجدول التالي ٢؛ مما يؤكد على أن المركز في إسرائيل قد تمركز في ميتروبولين تل أبيب، والأطراف أصبحت

جدول رقم ١ : الخدمات المالية والتشغيلية في تل أبيب–يافا مقابل باقي البلاد ٢٠٠١.

خدمات مالية تشغيلية	تل أبيب يافا	إسرائيل
إدارة صناديق ائتمان	١٠٠٪	٠٪
إدارة المؤسسات البنكية الكبيرة	١٠٠٪	٠٪
إدارة المؤسسات البنكية الصغيرة	٩٠٪	١٠٪
إدارة المؤسسات المالية غير البنكية	٥٣٪	٤٧٪
فعاليات اقتصادية/وساطة بأوراق مالية	٥٩٪	٤١٪
مكاتب محامين	٣٩٪	٦١٪

المصدر: بلدية تل أبيب ٢٠٠١.

جدول رقم ٢: توطن مركز الفعاليات الاقتصادية العالمية في إسرائيل ٢٠٠٤ (نسبة مئوية).

الفرع/موقع المكاتب الرئيسة	مدينة تل أبيب	ميتروبولين تل أبيب	باقي أجزاء إسرائيل
صناعة الهايتك	١٦	٧٩	٥
الاتصالات	١٨	٦٨	١٤
تقنيات المعرفة	١٩	٧٢	١٤
انترنيت	٢٠	٧١	٩
صناعة الالكترونيات	٥٨		٤٢
صناعة برامج الحاسوب	٨٠		٢٠
محامون يقدمون خدمات للاقتصاد العالمي	٦٩	١٥	١٦
مكاتب دعاية تقدم خدمات للاقتصاد العالمي	٨٦	١٤	٠
خدمات جودة اقتصادية وآخرون	٨٥		١٥

المصدر: Kipnis، ٢٠٠٥

شبه بعيدة عنه، وبينه وبين الأطراف يوجد تفاوت وفجوات.

هكذا يتضح مما تقدم أن المركز الاقتصادي يتركز في منطقة تل أبيب وان باقي الدولة مرتبطة به اقتصاديا. وان الأطراف التي سعت الدولة إلى تطويرها أصبحت متردية بالمقارنة مع المركز تل أبيب.

يجب أن نؤكد أن المشاكل التي تعاني منها المراكز المدينية الميتروبولينية عامة بدأت تنشأ وتتطور في تل أبيب، مثل التلوث، الكثافة السكانية، مشاكل اختناقات مرورية وأزمات مواصلات. كذلك فان الطلب المتزايد على الأرض أدى إلى دفع المصانع الملوثة والمستهلكة لمساحات من الأرض إلى الخروج إلى مناطق الأطراف الجغرافية والتوطن في مناطق صناعية جديدة، جزء منها ملوث كما هو الأمر في منطقة النقب. وان قدرة سكان الأطراف للوقوف أمام هذا الاتجاه محدودة. لذلك بدأ ينشأ تفاوت في توطن الفعاليات الاقتصادية، حيث تسعى البلديات في منطقة المركز إلى دفع ودحض المصانع الملوثة للخروج إلى مناطق الأطراف.

وإذا ما فحصنا الأطراف، ففي داخلها تفاوت خاصة بين السكان العرب واليهود ؛ حيث تشكل البلدات اليهودية في الأطراف مركزاً بالنسبة للبلدات العربية. وفقط مقارنة واقع ٣٤ بلدة يهودية بالأطراف مقابل ٢٥ بلدة عربية يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة، توضح مدى الفجوة بين المركز والأطراف، داخل الأطراف، على أساس الانتماء القومي لسكان هذه البلدات.

هكذا، مقابل تطور المركز ونموه ورقي مستوى الحياة به فان الأطراف تعاني من نقص في الموارد، فرص العمل والتنمية، مما يزيد من الفجوات والتبعية بين المركز والأطراف في إسرائيل.

إن تركيز العرب في مناطق الأطراف زاد من الفجوة بين مناطق المركز والأطراف؛ خاصة وان العرب في إسرائيل يعانون من سياسة تمييز ومحدودية الفرص التنموية. ويمكن أن ندعي بأن تعزيز وتقوية المركز الميتروبولين في تل أبيب يتطور على حساب المدن في الأطراف بما في ذلك البلدات العربية.

ومن نافل القول أن نؤكد أن الخدمات والفعاليات الثقافية، مركز

"دولة" تل-أبيب

جدول رقم ٣: الفروقات بين البلدات العربية واليهودية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة في منطقة الأطراف؛ ٢٠٠١

المتغير الاقتصادي الاجتماعي	البلدات اليهودية في الأطراف	البلدات العربية في الأطراف
العنقود الاجتماعي الاقتصادي	٥	٢
نسبة ارتباط أو تعلق	٨٣,٠	١٢١,٨
نسبة الأسر مع أربعة أولاد وما فوق	١١,٧	٣٦,٤
معدل الدخل للشخص/شيكل شهريا	٢٩٣٦	١٤٤١
نسبة الطلاب من جيل ٢٠-٢٩	١٢,٩	٥,٩
نسبة المستحقين لشهادة البغروت من جيل ١٧-١٨	٤٥,٨	٢٩,٢

المصدر: ذكر عند سوفير وبيسطروب، ٢٠٠٦: ص ٤٨؛ يعتمد على معطيات دائرة الإحصاء المركزية.

اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي أصبحت معظمها مركزة في ميتروبولين تل أبيب، وإليه تجري عملية مياومة كبيرة من الأطراف للاستفادة من الفرص به. بينما تعاني الأطراف من نقص في الموارد وضعف في قدرتها على صياغة القرار السياسي، التنموي والاقتصادي.

تلخيص واستنتاجات

حاولت هذه المقالة تناول التحولات في العلاقة بين المركز والأطراف في إسرائيل. هذا التحول كان متأثرا من الأيديولوجية الصهيونية مقابل أيديولوجية اقتصاد السوق. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية حاولت بشتى الوسائل منح أفضليات دعم وموارد عامة لمنطقة الأطراف، إلا أن هذه المنطقة كانت قلباً أيديولوجياً قبل قيام إسرائيل ساهمت في صقل حدود الدولة، السيطرة على موارد الأرض ولكنها تقف عاجزة حاليا عن الوقوف بوجه الاقتصاد العالمي، لذلك نجد أن المركز في إسرائيل ينقسم حسب الأدوار.

وما زال موجوداً المركز الأيديولوجي الذي يعرض إسرائيل كأنها بمرحلة صراع البقاء تسعى لحفظ حدودها وتواجه السيطرة والهاجس الديمغرافي الذي مصدره الوجود العربي في الأطراف كما يدعي أصحاب المدرسة الإقليمية/الحيزية، إلا أن صوته ينخفض أمام المدرسة الوظائفية التي تؤكد على دور المشاركة الإسرائيلية في الاقتصاد العالمي، ولأجل ذلك لا بد من تغيير بنيوي في شبكة الاستيطان بواسطة التركيز السكني والخدماتي والوظائفي في منطقة المركز، وإبقاء الأطراف كرديف ومعزز لها.

وان تحول إسرائيل من الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي الضابط إلى اقتصاد السوق كون مبنى حيزياً به استقطاب بين المركز والأطراف. رغم أن الحديث ما زال في أروقة الحكومة والمؤسسات الرسمية يميل إلى تعزيز الأطراف، ولكن ما يجري في الواقع هو تنمية وزيادة الفجوة بين المركز والأطراف، وحتى داخل الأطراف هناك ثنائية وازدواجية بين البلدات اليهودية التي ينتمي معظم سكانها لليهود الشرقيين وبين البلدات التي ينتمي سكانها لليهود الاشكناز، كما هو الأمر الفجوة بين حتسور هجليل (معظم سكانها من اليهود السفارديم) وبين روش بينه (معظم سكانها من الاشكناز) الجارتين، وان الفجوة اكبر مع البلدات العربية إذا ما قارنا بلدة طوبا زنجرية (كل سكانها عرب) المحاذية لروش بينه وحتسور هجليل.

يمكن أن نستنتج من هذه المقالة أن نموذج القلب الاقتصادي والمركز الإداري الذي نما في عدة دول في العالم نتيجة لتبنيها السوق الحر، تطور في إسرائيل، حتى خلال الفترة التي صقلت لنفسها سياسة توزيع السكان، الاقتصاد المركزي المخطط، وسياسة تفضيل الأطراف المعلنة، واستمرت عملية تطوير المركز رغم هذه السياسات، وبعد التحول في هذه السياسات والانفتاح على السوق الحر والمشاركة الإسرائيلية به، أصبح المركز الإسرائيلي مرتبطاً مع مراكز عالمية وتقريبا منفصلاً عن الأطراف.

لا شك أن الفجوة بين المركز والأطراف خاصة في الواقع الإسرائيلي، حيث يتركز في الأطراف السكان العرب واليهود الضعفاء، وبينهم يوجد تنافس وصراع على موارد محدودة، يخلق بيئة مهيأة لخلق صراعات ومشاحنات على أساس اجتماعي اقتصادي، وتتحول بالطبع إلى صراع على أساس قومي.

المراجع

افرات، إ. (١٩٩٤)، الجغرافيا القروية في اسرائيل، اصدار احيآسف، تل ابيب (بالعبرية).

الهيبي، ص.ف.، (٢٠٠٠)، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكية، دار صفار للنشر والتوزيع، عمان.

الترمن، ر. و موسرري، أ.، (١٩٩٣)، التخطيط الهيكلي – مؤسساته، قاعدته القانونية وأهدافه، من الماضي إلى الحاضر، ٢٠٢٠ مخطط رئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، تقرير مرحلة أ مجلد أ، التخنيون وجمعية المعماريين مخططي مدن في إسرائيل، الجزء أ؛ ص ٩-٣٥ (بالعبرية).

أسيف، ش. و أ. شاحر (١٩٩٨)، بلاد – خارطة هيكلية قطرية مدموجة، وملف أسس للبناء والتطوير.

- تاما ٣٥، تقرير وسطي، تلخيص مرحلة أ، دولة إسرائيل، وزارة الداخلية، وزارة التخطيط. (بالعبرية).

بشير، (٢٠٠٠)، تهويد الحيز، مسجاف نموذجا، مدى الكرمل، حيفا.

بن دافيد، ل. (٢٠٠٢)، السياسات الحكومية لتطوير الحيز بسنوات ٩٠ في إسرائيل، مقابل سياسات المخططات الحيزية، بحث لنيل شهادة الماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة حيفا، حيفا.

جرادوس، ي. (١٩٨٦)، تركيز وتوزيع المراكز والأطراف والمشكلة الإقليمية في إسرائيل، فصلية للاقتصاد رقم ١٢٨؛ صفحة ٤٩٦-٤٩٩.

جرادوس، ي. (١٩٨٨)، من بناء امة لتعددية اجتماعية ونحو تعددية إقليمية، اوفكيم في الجغرافيا رقم ٢٣- ٢٤؛ صفحة ٥- ١٢.

جرادوس،ي. (٢٠٠٦)، جغرافية المركز والأطراف؛ داخل أوري رم ونيتسه بركوفيتش (محرران)، عدم/ المساواة؛ إصدار جامعة بئر السبع، بئر السبع؛ صفحة ٧٣-٨١.

غونين، ع. (١٩٦٠)، توزيع السكان واستيعاب الهجرة كمهام متناقضة في: غونين، ع. (محرر) جغرافية

استيعاب الهجرة: دروس الماضي ونظرة الى المستقبل، الجمعية الجغرافية لاسرائيل، الجامعة العبرية، القدس (بالعبرية).

غونين، ع. (١٩٩٣)، من نوزع ومن لا نوزع، طلائعيون، ضعفاء ومجتهدون، أبحاث في جغرافية إسرائيل، عدد ١٤، ص ٢٧٣-٢٨٥. (بالعبرية).

حسون، ش. (١٩٩٣)، من هجرة دولية لهجرة داخلية؛ اختيار مكان السكن من قبل المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقاً، معهد القدس لدراسة إسرائيل – القدس (بالعبرية).

خمايسي، ر. (٢٠٠٣)، تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل؛ توزيعهم والسياسة الرسمية لتوطينهم، داخل:

اليهود الشرقيون في إسرائيل الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص: ٦٣-١٠٥.

رم، أ. وبركوفيتش، ن. (محرران) (٢٠٠٦)، عدم/ المساواة؛ إصدار جامعة بئر السبع، بئر السبع؛ صفحة ٧٣-٨١ (بالعبرية).

رايخمن، ش. (١٩٧٩)، من منطقة مقبوضة إلى ارض مستوطنة، خلق الخارطة الاستيطانية اليهودية في ارض إسرائيل ١٩١٨-١٩٤٨، القدس، يد يتسحاق بن تسفي. (بالعبرية).

رزين، ع. وحزان، أ. (٢٠٠٦)، توزيع الغنى البلدي في إسرائيل؛ تقليص الفجوات يدخل السلطات المحلية، معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، القدس (بالعبرية).

سوفير، أ. وبيسطروب، ن (٢٠٠٦)، دولة تل أبيب – تهديد على إسرائيل. كتدرا حايكم، جيو استاتيستكا (بالعبرية).

شاحر، أ. (١٩٧٠)، تأثير المدن الجديد على شبكة السكان في إسرائيل، أبحاث في جغرافية ارض إسرائيل، عدد ٧ ، الجامعة العبرية القدس (بالعبرية).

شاحر، أ. وآخرون، (١٩٩٧)، سياسات التخطيط الشامل؛ نظرات حيزية، اقتصادية وبلدية، مخطط رئيس لإسرائيل بسنوات الألفين – إسرائيل ٢٠٢٠، التخنيون، حيفا (بالعبرية).

شارون، أ. (١٩٥١)، تخطيط فيزيائي في إسرائيل، إصدار الطابع الحكومي، تل أبيب (بالعبرية).

كرمون، ن. وآخرون، (١٩٩٠)، الاستيطان الجديد في الجليل، دراسة تقييم؛ مركز دراسة المدينة والإقليم، التخنيون، حيفا (بالعبرية).

كبلن، م. والمليح، ر. (٢٠٠١)، انتشار المساحات المبنية في إسرائيل، دائرة أراضي إسرائيل www.mmi.gov.il (بالعبرية).

كيبنس، ب. (١٩٧٤)، منظومة العلاقة التبادلية بين مدينة جديدة ومنطقتها كقاعدة لتطوير حضري كمثال:

كريات شمونه، بحث لنيل شهادة دكتوراه، الجامعة العبرية (بالعبرية).

كوهن، أ.، (١٩٦٩)، توزيع السكان ودمج المنافي كمهام متناقضة: في دمج المنافي، إصدار ماغنيس، الجامعة العبرية القدس (بالعبرية).

لرمن،ع. وآخرون (١٩٩٢)، خارطة هيكلية قطرية مدموجة لبناء تطوير واستيعاب هجرة ت/م/أ ٣١ –

خارطة التطوير، مجلد ج، المجلس القطري للتخطيط والبناء. (بالعبرية)

مزور، أ. وم. سوفير (١٩٩٧)، إسرائيل ٢٠٢٠ مخطط رئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، "صورة المستقبل" مخطط لتنظيم الحيز القومي، التخنيون وجمعية المعماريين ومخططي مدن في إسرائيل، حيفا. (بالعبرية).

Abdullah. D.(ed.). (2004). The Israeli Law of Return لله Its Impact on The Struggle in

Palestine. The Palestinian Return Center (PRC) – London.

Cohen.E. (1970). The City in the Zionist Ideology. Institute of Urban and Regional

Studies. The Hebrew University of Jerusalem. Jerusalem.

Cohen. S.B.. (1997). Jerusalem Bridging the Four Walls: A Geographical Perspective

(New York: Herzl Press. 1997).

Gonen. A. (1995). Between City and Suburb. Avebury Ashgate Publishing. England.

Jaffe. E. (1988). Yemin Moshe: The Story of a Jerusalem Neighbourhood. Praeger.

New York.

Kellerman. A. (1993). Society and Settlement: Jewish Land of Israel in the Twentieth

Century. State University of New York Press. Albany.

Kipnis. B. A..(1984). Role and Timing of Conflicting Regional Strategies.

Geofourm. pp. 191-200.

Kipnis. B.A.. (2005). The Spatial Agglomeration of Knowledge-Based Economy

and the Elite: Tel-Aviv on the Verge of Being a full- Scale World City. GaWC Research Bulletin. 164. GaWC. www.iboro.ac.uk/gawc.

Lipshitz. G. (1998). Country on the Move: Migration to and within Israel. 1948-1995.

Kluwer Academic Publishers. London.

www.mmm.gov.il

www.cbs.gov.il